



تلقت نعمة (32 سنة) من منظمة الرصيفة في الأردن، منحة للأعمال الصغيرة من منظمة كير لتوسيع متجر البقالة الخاص بها. تصوير: عائشة شتيوي/منظمة أوكسفام

موازنة الحسابات

دمج النساء وحماية اللاجئين أمرٌ مُلح لتحقيق نمو الأعمال التجارية الصغيرة في الأردن

يعتبر دعم توفير الفرص للنمو الوظيفي لكل من اللاجئين والمجتمعات المستضيفة الهشة في الأردن أمراً بالغ الأهمية. إذ يمكن للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم (MSMEs) أن تكون محرك رئيسي للنمو الوظيفي، كما يمكن أن تُساعد على تعزيز دور المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم أيضاً على التصدي لقضايا عدم المساواة بين الجنسين و خاصة تلك المتعلقة بتوفير الحماية للاجئين في الأردن.



FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
EU REGIONAL TRUST FUND 'MADAD'
الصندوق الاستثماري الأوروبي 'مدد'

LEADERS ائتلاف ليدرز
For Sustainable Livelihoods



DRC DANISH
REFUGEE
COUNCIL



1. المقدمة

"لقد فرضت عليّ ظروف هذا الخيار. فأنا لا أحمل شهادة جامعية، وليس لدي أي فرص لمواصلة تعليمي أو تطوير مهاراتي، لذلك بدأت بالعمل من المنزل."

- سيدة أعمال تعيش في شمال الأردن.

غالبًا ما يُشار إلى الأردن على أنه واحة استقرار وسط حالة العنف المتواصل في الدول المجاورة (كل من سوريا والعراق). إلا أن ارتفاع البطالة و حالة الركود الاقتصادي يهددان هذا الوضع.

إن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ستصبح مستقبلاً المصدر الرئيسي لنمو الوظائف، حيث أنها تُوظف حالياً 70 بالمئة من القوى العاملة الأردنية في العديد من القطاعات¹.

العديد من الشباب غير قادرين على إيجاد فرص عمل. وكذلك تواجه الشباب تحديات أكبر في إيجاد هذه الفرص نتيجة للعديد من العوائق التي تحول دون وصولهن إلى العمل، لا سيما أن كُنَّ لاجئات سوريات.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن لا يمكن ان يحدث دون زيادة المشاركة الاقتصادية للنساء. إذ تشير بعض الدراسات إلى أن سد فجوة النوع الاجتماعي للمشاركة الاقتصادية سيمكن الأردن من تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 45 بالمئة².

يهدف هذا الملخص لتسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي يواجهها الأشخاص الراغبون بتأسيس أعمال خاصة في الأردن، لا سيما النساء واللاجئين السوريين.

يهدف ائتلاف "ليدرز" في الأردن، الذي يضم كل من منظمة أكتد، والمجلس الدنماركي للاجئين، ومنظمة كير، ومنظمة أوكسفام، وهيئة إنقاذ الطفل، إلى تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، والاستقرار الاجتماعي للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة الأكثر هشاشة في الأردن.

في اطار اعداد هذا الملخص، تم تنفيذ عدد من المقابلات مع الممثلين الحكوميين على المستويين المحلي والوطني، إضافة إلى ممثلي العمال، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأخرى.

كما شمل البحث تنفيذ عدد من حلقات النقاش المركزة مع النساء والرجال، وأصحاب الأعمال الصغيرة في بلدية الرصيفة والرمثا ضمن محافظتي الزرقاء وإربد، وسط وشمال الأردن على التوالي (انظر الإطار 1).

ومن خلال توفير لمحة عن الظروف والتحديات التي تواجهها هذه المجتمعات، يأمل ائتلاف "ليدرز" في المساعدة في تحديد البرامج المستقبلية وتضييق فجوة تنفيذ السياسات لغايات تطوير المشاريع التجارية في المملكة.

الإطار 1: منهجية البحث

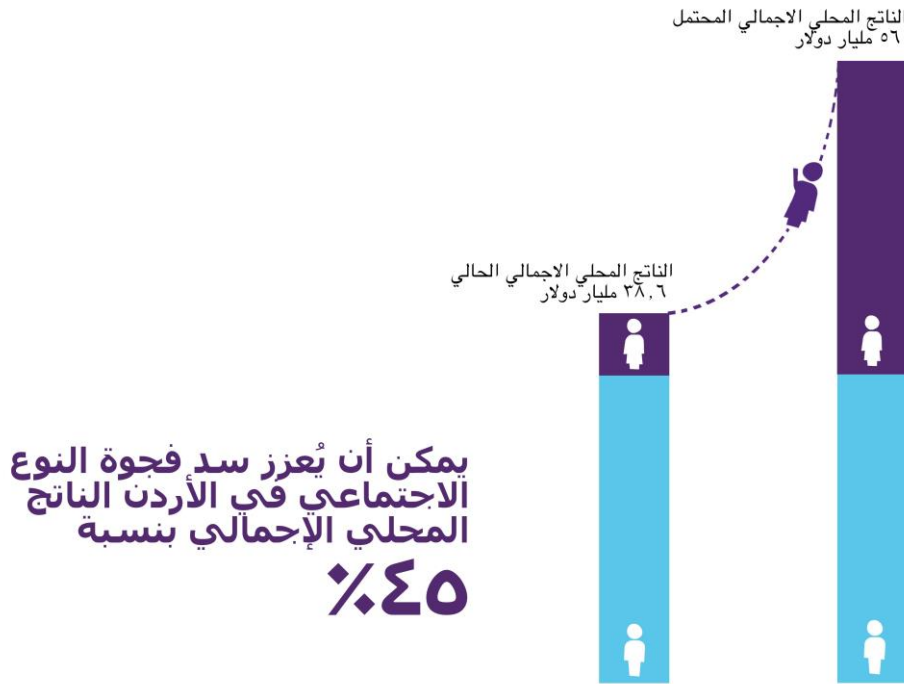
استخدم فريق البحث منهجاً نوعياً لتحديد العوائق والتحديات الرئيسية التي تواجه أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. كما وأجري التحليل باستخدام إطار عمل للتنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال بحث ثلاثة عناصر رئيسية للدمج الاقتصادي:

- الوعي؛
- المؤسسات؛
- الوصول.

تم جمع المعلومات والبيانات في شهري تموز/يوليو وحزيران/يونيو 2017 باستخدام أساليب متعددة، بما في ذلك مقابلات مع المختصين في المجتمع، وكبار المسؤولين الحكوميين، وموظفي وحدات التنمية المحلية، وممثلي قطاع العمال، والمنظمات الدولية والإنسانية. كما أضافت حلقات النقاش المركزة مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلديات الرصيفة والرمثا، في محافظتي الزرقاء وإربد، المزيد من العمق لهذا البحث. وشملت اثنتان من حلقات النقاش المركزة حضوراً لمشاركين ومستفيدين من برامج ائتلاف ليدرز في الدورات التدريبية للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي نظمتها منظمة كير:

1. النساء أصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الرصيفة؛ و
 2. النساء والرجال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الرمثا.
- كما نُظمت حلقات النقاش المركزة الأخرى بمساعدة من منظمات غير ربحية في الرصيفة.

الشكل 1: الفجوة بين النوعين الاجتماعيين في القوى العاملة في الأردن



المصدر: أم. تيفينيه و دي. كويرز (2014). التكاليف الإجمالية للفجوات بين النوعين الاجتماعيين في سوق العمل: تقدير كمي. جامعة بافالو. <http://www.ub.edu/ubeconomics/wp-content/uploads/2014/02/308-Web.pdf>

2. أعمال صغيرة، إمكانيات كبيرة

إنّ القطاع الخاص أحد أهم القطاعات لمعالجة مشكلة مستويات البطالة الحرجة في الأردن؛ غير أن الأردن يحتل المرتبة 118 من 190 حسب تصنيف البنك الدولي لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017³. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أوجه القصور المتمثلة في البيروقراطية الحكومية، ونظم الضرائب المرهق، وصعوبة الحصول على التمويل، وعدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية⁴. علماً بأن العديد من هذه التحديات كانت موجودة قبل حدوث الأزمة السورية وتدفق اللاجئين إلى الأردن.

ويشهد الأردن حالياً نمواً اقتصادياً بطيئاً ومعدلات بطالة ترتفع باستمرار: حيث تبلغ نسبة مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة 58.5 في المائة و 12.5 في المائة على التوالي⁵. وارتفع معدل البطالة الرسمي إلى 18.2 في المائة في الربع الأول من عام 2017، بعد أن كان 15.8 في المائة في الربع السابق⁶. ويعتقد أن معدلات البطالة الفعلية أعلى بكثير⁷.

تعتبر المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في الأردن، وقد تناولت العديد من الاستراتيجيات وأطر السياسات الوطنية تطورها بشكل أو بآخر. فعلى سبيل المثال، أشارت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة 2011-2020 إلى عدم وجود آلية مركزية لتصميم سياسة شاملة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم ومتابعتها. وبالإضافة إلى ذلك، حددت الأجنحة الوطنية للفترة 2006-2015 التحديات الكبيرة التي تواجه المشاريع متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن⁸.

إن من الواضح أن تشريعات وسياسات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تظهر نتائجها بشكل بطيء على المستوى الوطني، إلا أن تنفيذها الجيد على المستوى المحلي أقل وضوحاً. وبالمثل، فإن هناك نقصاً في الوعي المجتمعي فيما يخص المبادرات المحلية المعنية بدعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

عمليات التسجيل غير واضحة

مع أن المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تُهيمن على القطاع الخاص في الأردن، إلا أن عدم وضوح إجراءات التسجيل يدفع الكثيرين إلى تجنب إصدار رخصة مهن. و تفضيل العمل بشكل غير رسمي. الأمر الذي من شأنه أن يحدّ من نموهم المحتمل. ويوجي بأن الاقتصاد الأردني ككل يخفق في جني ثمار هذه الأعمال.

وقد أشار المشاركون في حلقات النقاش المركزة إلى أن رسوم تسجيل وترخيص الأعمال التجارية إضافة الى الرسوم الاخرى من شأنه أن يشكل عقبة أمام تأسيس الشركات الناشئة سواء أكانت مملوكة من أردنيين أو سوريين.

علماً بأن العديد من السوريين قد أبدوا اهتماماً كبيراً بتسجيل أعمالهم التجارية، ليس لتأمينها فقط وانما لتوفير المزيد من الحماية القانونية لهم أيضاً. في المقابل، أبدى أصحاب الأعمال الأردنيين اهتماماً أقل يمثل هذه الحماية واعتبروا أن إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم لن يجلب لهم سوى القليل من المنفعة.

3. التحديات التي تواجهها المرأة

وفقاً لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي، يحتل الأردن المرتبة 133 من بين 144 دولة فيما يخص المشاركة الاقتصادية للمرأة فيها؛ المرتبة 138 بالنسبة لمشاركة المرأة في القوى العاملة؛ و 142 بالنسبة للدخل المكتسب المقدر¹⁰. وبالرغم من كافة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بعمل المرأة، إلا أن نسبة البطالة للنساء تبلغ 33 في المائة¹¹.

وتقول نورا، وهي أم سورية لخمسة أطفال صغار، تكتسب لقمة عيشها من بيع مأكولات سورية تقوم بإعدادها في منزلها الكائن في الرصيفة شمال شرق الأردن: "أرغب بتوسيع نشاطي التجاري، ولكن عليّ أولاً أن أتغلب على التحديات". تواجه النساء تحديات خاصة في الحصول على الائتمان والتنقل لإتمام الإجراءات المعقدة لعملية التسجيل، مما يزيد من تقييد وصولهن إلى الموارد والخيارات الخاصة بكسب الدخل.

وقد اعتادت أحد النسوة الأردنيات التي تملك محلاً لبيع الإكسسوارات على أن تأخذ ابنها الراشد معها إلى الحكومة البلدية لتجديد رخصة المحل. إلا أنها توقفت عن القيام بذلك بمجرد زيادة ثقتها بنفسها: "أعرف الآن كيف أقوم بتجديد الترخيص، وليس ذلك فحسب، بل إنني أعرف كيفية الطعن في الرسوم والحصول على خصم". وأفاد العديد من الأشخاص الآخرين بأن النساء والشباب ليس لديهم المعرفة الكافية بالحقوق الخاصة بهم أو المسؤوليات المترتبة عليهم بشكل صحيح كأصحاب أعمال. الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات، إلى تكبيدهم لغرامات عالية بسبب عدم امتثالهم للأنظمة.

ومع أن معظم النساء الأردنيات والسوريات يشعرنّ عموماً بأنهن يتحلين بالمهارات الأساسية اللازمة لضمان نمو أعمالهن، إلا أنهنّ اعترفنّ بوجود بعض الثغرات في مهارتهن، لاسيما في المواضيع المتعلقة بالإدارة المالية، وتصميم المنتجات، والتسويق. حيث قالت إحدى المشاركات في حلقات النقاش المركزة "أشعر أنني أتجلى ب 50 في المئة من المهارات التي أحتاج إليها فقط، هناك دائماً حاجة مستمرة للتحسين".

أيضا من المهم فهم الضغوط التي تعاني منها سيدات الأعمال، فهن يعملن وكذلك تقع على عاتقهن مسؤولية رعاية الأطفال والمنزل. حيث قالت إحدى النساء "أعود إلى المنزل بعد العمل وأنا عليّ طهو الطعام وتنظيف المنزل ومساعدة الأطفال في واجباتهم المنزلية". وذكرت إحدى المشاركات في حلقات النقاش المركزة أنها كانت تأخذ أطفالها الصغار إلى العمل معها لأنها لا تملك خيار آخر لرعاية أطفالها. وكذلك تحدد القواعد الاجتماعية والثقافية القوية كيفية تعامل افراد الأسرة من النساء والرجال مع بعضهم البعض.

أما في الحالات التي تتوافر فيها برامج تدريبية للمرأة، أفادت كثيرات بأن هناك عوائق كبيرة تحول دون مشاركتهن، مثل الوصول إلى وسائل التنقل أو حاجتهن للقيام بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وقالت العديد من النساء أنهن تخطين هذه التحديات من خلال استخدام المصادر المتاحة على الانترنت والدورات التدريبية مفتوحة المصدر لتحسين مهارتهن.

الشكل 2: العوائق التي تحول دون زيادة النساء للأعمال في الأردن



الوصول المحدود إلى التمويل

في دراسة أجريت في عام 2016، أفاد 43 بالمئة من أصحاب الأعمال في الأردن إلى وجود قيود كبيرة تحول دون الحصول على التمويل، وبمعدل أعلى من المتوسط الإقليمي¹². وفقاً لأرقام البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، فإن أكثر من 70 بالمئة من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن يقيدتها الائتمان¹³.

كما أنّ العديد من النساء الأردنيات والسوريات لا يتقن بالبنوك ومؤسسات التمويل الصغيرة (MFIs)، حيث أن نظرتهم للمؤسسات التمويل الصغيرة سلبية، ويعتقدن أن هذه المؤسسات تقدم القروض دون النظر في جدوى المشاريع. وقالت إحدى النساء أنه "حتى إذا بادرت مؤسسات التمويل الصغيرة بالاتصال بنا، فإننا لن نتواصل معهم لأننا غير مهتمين".

وتُفضل العديد من النساء اللواتي يملكن مشاريعاً متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة اللجوء إلى العائلة والأصدقاء من خلال الجمعيات العائلية للحصول على تمويل. بالرغم من صغر حجم هذه المبالغ المالية نسبياً.

التحديات المتعلقة بالتنقل

تؤثر محدودية التنقل على ريادة الأعمال في الوصول إلى الأسواق وشبكات الدعم؛ وممارسة الأعمال اليومية؛ كتسجيل الأعمال وتنميتها. كما أن الخوف من الترحيل والمضايقات تشكل قيوداً على حركة السوريات وتؤدي إلى زيادة الرغبة في البقاء بالقرب من منازلهن. إضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود وسائل نقل عامة فعالة وموثوقة وآمنة في الأردن أمر يؤثر على جميع أصحاب الأعمال الصغيرة. وكثيراً ما تكون الخيارات البديلة باهظة الثمن، حيث أن خدمات سيارات الأجرة المرخصة وغير المرخصة ليست خيار مناسب لأولئك الذين يحاولون إقامة مشروع تجاري صغير¹⁴.

إضافة إلى ذلك، تُعاني المرأة من القيود الاجتماعية المفروضة على حرية التنقل. كما أوضحت إحدى المشاركات في حلقات النقاش المركزة، "يرفض مجتمعنا فكرة بقاء المرأة إلى وقت متأخر في عملها، فكيف لها أن تفتح المحل الخاص بها حتى ساعات متأخرة من الليل؟" إلا أن هذه المسألة تبدو أكثر حدة بالنسبة للنساء الشابات العزباوات: "لن تُفكر أرملة أو امرأة مطلقة أبداً في فتح محل تجاري أو تأسيس شركة من شأنها أن تبقى حتى وقت متأخر خارج منزلها". فبمجرد الخروج من المنزل، تحافظ النساء على حدود لتواصلهن مع الرجال بسبب الاعتبارات الثقافية السائدة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على قدرة النساء على ممارسة أنشطتهن التجارية اليومية مثل العمل مع الموردين واستخدام وسائل النقل التي تسمح بالاختلاط بالرجال.

العمل من المنزل

ذكرت معظم النساء اللواتي يعملن من المنزل أن العمل من المنزل هو الخيار الوحيد. وشملت الأسباب التي ذكرتها ضرورة رعاية أطفالهن واقتقارهن إلى الموارد المالية اللازمة لاستئجار مكاتب أو متاجر.

وقالت بعض النساء، ولاسيما اللواتي يعملن في تجارة التجزئة، أن امتلاك متجر والعمل من خلاله أفضل بكثير من العمل في المنزل لأسباب عديدة، منها الوصول إلى أسواق أكبر وعكس الاحترافية في العمل، الأمر الذي يُعد رسالة ضرورية للعملاء المحتملين تفيد بأن عمليات الشراء بالدين غير مقبولة.

وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن النساء العاملات من المنزل يشعرن بأنهن منقطعَات عن السوق وعن شبكة الدعم التي يوفرها أصحاب الأعمال الآخرون والمرشدون والمستثمرون المحتملون. فقد ساعدت التدخلات السابقة - مثل الأسواق المخصصة للنساء وحاضنات الأعمال التجارية التي ترعاها المنظمات غير الربحية - لرياديات الأعمال عبر إتاحة الفرص لهن للتشبيك وتوسيع قاعدة العملاء.

وذكرت العديد من النساء اللواتي تحدثنا لهن أنهن لسن على علم بأحدث الإصلاحات التشريعية أو برامج الدعم الموجهة للنساء الرياديات، والسبب الكامن وراء ذلك هو قضاؤهن معظم الوقت في المنزل¹⁵.

لذلك ينبغي على وكالات الإغاثة أن توجد مسارات مهنية بديلة لسبل كسب العيش للنساء، أبعد من تلك القائمة بالمنزل.

الإطار رقم 2: تسجيل الأعمال التجارية المنزلية

تُتيح تعليمات الأعمال التجارية المنزلية الصادرة مؤخراً للنساء والرجال إمكانية تسجيل وتشغيل الأعمال التجارية من منازلهم. ويوجد أربع فئات من الأعمال التجارية المؤهلة للتسجيل، ألا وهي: الخدمات القائمة على المعرفة (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والتصميم الجرافيكي)، وإعداد الطعام، والحرف اليدوية، والخدمات المنزلية (بما في ذلك عمال النظافة والسيباكين والكهربائيين والمعالجين الطبيعيين). حيث كانت تتطلب التعليمات السابقة تسجيل كافة الأعمال القائمة من المنزل، من جميع أنحاء البلاد، لدى أمانة عمان الكبرى؛ بيد أن وزارة الشؤون البلدية تفيد بأن التعليمات المنقحة سُنطبق الآن من خلال كافة البلديات في المملكة.

الأعمال التجارية القائمة على النوع الاجتماعي

أفادت نساء كثيرات في حلقات النقاش المركزة بأنهن بدأن أعمالهن التجارية الصغيرة لأنهن كن بحاجة ماسة لإعالة أسرهن، وليس لاعتقادهن بأن المرأة تستطيع أن تعمل أو أنه ينبغي عليها ذلك. وتحدد بعض العوامل كالاقتقار إلى التعليم الرسمي، أو التدريب المهني، أو رأس المال لأنواع الأعمال التي تنشؤها النساء، والتي تشكل في الغالب نماذجاً متشابهة ذات نمط واحد (تشابه الأعمال التي تؤسسها النساء في المنزل).

وحددت النساء في مناقشات مجموعات التركيز، مهن الطهي وتصفيف الشعر وبيع الملابس والأدوات المنزلية والحرف اليدوية على أنها أعمال تناسب النساء. كما قدمن أمثلة على الرياديات الناجحات القائمات على مشاريع وأعمال تجارية تندرج تحت هذه المجالات. إلا أن واحدة فقط حاولت تأسيس عمل تجاري خارج هذا المجال النمطي (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، غير أن مشروعها قد باء بالفشل فيما بعد. وعليه، يجب أن تسعى البرامج الرامية إلى دعم التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تغيير هذا النمط المتشابه من الأعمال عبر توجيه المرأة للقطاعات المناسبة لها.

استجابات وأدوار الأزواج

يلعب الدعم المقدم من أفراد الأسرة، ولا سيما الرجال، دوراً رئيسياً في إنجاح عمل الرياديات. وفقاً لأول امرأة عملت في مجال السباكة في الأردن، "بدون دعم زوجي، لم يكن من الممكن لي أن أستمر في هذا المجال"¹⁶.

وحذرت إحدى النساء من أن "الرجال سعداء بالسماح للمرأة بالعمل طالما أنها تجلب المال، ولكن في المقابل لا يزال الزوج يُريد السيطرة على الأماكن التي تذهب لها والأمور التي تقوم بها". كما أثارت بعض النسوة مخاوفاً بشأن أزواجهن مؤكدات على دور الزوج ليس في السيطرة على تحركاتهم، بل أيضاً على أرباحهم. حيث قالت إحدى المشاركات: "المرأة لا ترغب في العمل لأنها تبذل الجهد في حين أن الزوج يجني الأرباح، مما يعزز من شعورهن بأن عملهن لا يؤدي إلى أية نتائج."

الإطار رقم 3: رؤية قيمة عمل المرأة

قامت خولة الشيخ أول سباجة في الأردن بتدريب العشرات من النساء الأردنيات والسوريات على مهنة السباكة في مجتمعاتهن المحلية، وقامت خولة بتحديد عدة تقنيات لإشراك الرجال ونيل دعمهم، حيث شاركت هذه الأفكار مع النساء. فعلى سبيل المثال، في منتصف الدورة التدريبية في السباكة، تقوم خولة بتحديد مهمة للمتدربات، ألا وهي العثور على عميل حقيقي خلال أسبوع واحد وإنجاز مشروع السباكة له. كما تقوم العديد من النساء بإصلاح شيء لأحد أفراد الأسرة، أو الأصدقاء أو الجيران برفقة أزواجهن. حيث يساعد هذا التمرين في تغيير سلوك الأزواج تجاه مهنة زوجاتهم، لأنه يتيح لهم رؤية مهارات زوجاتهم على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، عندما تقول النساء أنهم بحاجة إلى الانسحاب من البرنامج التدريبي بسبب رفض الأزواج لذلك، تقوم خولة بدعوة الأزواج لتطلب منهم أن تنهي زوجاتهم الدورة، وفي العادة، تكون مكالمات هاتفية واحدة كافية.

النساء العاملات مع أو تحت إشراف نساء أخريات

كما كشفت الدراسة أيضاً أن النساء الأردنيات والسوريات كنّ أكثر راحة في العمل مع نساء أخريات. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر أفراد المجتمع المحلي، ولا سيما الرجال، أن الأعمال التجارية المملوكة من قبل نساء، والتي لا تخدم سوى زبائن من النساء أفضل. فقد استخدمت العديد من النساء الرياديات الأردنيات والسوريات هذه القاعدة الاجتماعية والتوقعات الثقافية كميزة استراتيجية. فعلى سبيل المثال، يُمكن للنساء اللواتي يمتن السباكة الذهاب إلى المنازل دون وجود أحد أفراد الأسرة الذكور فيها؛ وهو أمر لا يعتبر مناسباً أبداً لنظرهم من الذكور¹⁷.

إن هناك العديد من الإمكانيات غير المستغلة والتي تتعلق ببناء شبكات الدعم المتبادل والعمل الجماعي فيما بين الرياديات والعاملين لحسابهن. فعندما سُئلت النساء حول اهتمامهن بتشكيل تعاونيات أو جماعات دعم أو جماعات عمل جماعي، أجمعت كافة النساء الأردنيات والسوريات، بمن فيهن العاملات من المنازل، على أن مثل هذه المجموعات ستفيدهن كرياديات وصاحبات أعمال. وأكدن اهتمامهن بالأنشطة الاقتصادية الجماعية وبناء الشبكات من أجل الدعم المتبادل.

غير أن المشاركات أفدن بأنهن لا يشعرن بامتلاكهن القدرة على تنظيم مثل هذه المجموعات، وأنهن يحتجن إلى دعم إضافي لتشكيل هذه المجموعات. إلا أنه وبسبب القيود المفروضة على تأسيس الجمعيات، اقترحت النساء ضرورة إنشاء هذه المجموعات تحت إطار مظلة (منظمة) مسؤولة.

وبوجه عام، أرادت النساء معرفة المزيد عن الخيارات المتاحة لهن في هذا الموضوع، وطرحن هذا السؤال على ميسري جلسات النقاش لأكثر من مرة: "كيف يُمكنكم مساعدتنا في العمل معاً على مشروع تجاري؟"

قالت عائشة، وهي امرأة أردنية أسست عملها التجاري منذ ثلاثة سنوات في السوق الرئيسية في الرصيفة - محافظة الزرقاء، أن "النساء في الأردن، وخاصة في الرصيفة، يشعرنّ بمزيد من الراحة حين يشترين ملابسهنّ وفساتينهنّ وأي أغراض شخصية من المتاجر التي تُديرها النساء". علماً بأنّ عائشة تمتلك متجر صغير لبيع ملابس النساء والأطفال، بما في ذلك فساتين الزفاف والسهرات.

وساند زوج عائشة، محمد سالم، زوجته عندما فتحت محلها. وقال "على الرغم من أن عائشة ليس لديها خبرة، إلا أنها أبلت بلاء حسناً في إدارة عملها وفي التعامل مع عملائها وموظفيها، حتى بشكل أفضل مني".



تمكنت عائشة (يمين الصورة) من تطوير مهاراتها في التسويق من خلال التدريب المتخصص وتنمية المهارات. تصوير: عائشة شتيوي/منظمة أوكسفام

4. متى يُمكن للاجئين القيام بأعمال تجارية

يستحيل على العديد من السوريين في الأردن العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة. وتعيش الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في الأردن في المجتمعات المستضيفة. حيث يعيش نحو 80 في المائة من اللاجئين خارج المخيمات تحت خط الفقر¹⁸. وينبغي أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً، بحيث يساهم في تمكين اللاجئين السوريين والمجتمعات الأردنية المستضيفة من الفئات الأكثر هشاشة على إعالة أسرهم وسط استمرار حالة عدم الاستقرار.

يقدر عدد الرجال والنساء السوريين في سن العمل في الأردن بحوالي 297,000¹⁹. ويتمتع الكثير منهم بمهارات قوية في مجال ريادة الأعمال²⁰، وبذلك، يمكن لنمو الأعمال التجارية الصغيرة في الأردن أن يخلق مسارات واضحة للعمال والرياديين السوريين الماهرين عبر دمجهم في الاقتصادات المحلية. وبموجب التعهد الأردني والذي تم الاتفاق عليه مع المجتمع الدولي، التزمت الحكومة الأردنية بدعم اللاجئين السوريين "الإضفاء الصبغة الرسمية على أعمالهم القائمة وتأسيسهم للأعمال الجديدة، والأعمال التجارية التي تولد الضرائب، بما في ذلك الحصول على الإقامة الدائمة للمستثمرين وفقاً للقوانين والتشريعات القائمة"²¹.

إلا أنه، وإلى الآن، لم تقم الحكومة الأردنية بوضع إطار تنظيمي خاص وسهل الفهم وموakب للتطورات لتسجيل الأعمال التجارية لسوريين، بالرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً في وضع أنظمة خاصة بممارسة الأعمال المنزلية للأردنيين²². ونتيجة لذلك، لا تزال ملكية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للاجئين السوريين محدودة²³.



تُعد النساء صاحبات المشاريع ورياديات الأعمال السوريات قليات ومتباعدات جغرافياً. وتستخدم النساء اللواتي أنشأن أعمالاً تجارية طرقاً مبتكرة للتغلب على القيود والحواجز. فعلى سبيل المثال، يوجد أمثلة لنسوة سوريات أسسن أعمالاً تجارية مسجلة باسم شريك أردني أو استأجرن مكاتب بمساعدة صديق أردني²⁴.

حيث يُمكن توثيق أي شراكة تقوم بين أحد السوريين وشريك أردني، عند كاتب العدل. ومع ذلك، أظهر بعض اللاجئين السوريين في مجموعات النقاشات نفوراً قوياً من إقامة شراكات تجارية رسمية مع الأردنيين. فأولاً، رأوا أن أفكارهم التجارية الصغيرة لن تولد أرباحاً كافية لعدم شريكين. وثانياً، ينتابهم قلق من أنه في حالة نشوب نزاع، سيحظى الشركاء الأردنيين بسلطة اقتصادية وقانونية أكبر بكثير.

الإطار رقم 5: التهديد باتخاذ إجراءات قانونية ضد اللاجئين

يفرض القانون على إقامة مشروع تجاري في العديد من القطاعات في الأردن، أن يمتلك الشريك الأردني 750 على الأقل من المشروع. وروت امرأة سورية قابلتها منظمة أوكسفام قصة مفادها انتهاء الشراكة التجارية بين شقيقها مع مواطن أردني بشكل سيء، حيث استولى الشريك الأردني على جميع الأموال المملوكة للشركة وقام بمحاولة ترحيل شقيقها عبر تقديم بلاغات كاذبة بشأن سلامة الأغذية التي كانوا يبيعونها. واستمرت المضايقات، مما أجبر شقيقها على العودة إلى سوريا هرباً من التهديدات التي تشكل خطراً على سلامة أسرته. ويوجد العديد من الأمثلة عن شركاء أردنيون ممن يقومون بتخويف نظرائهم السوريين من خلال تقديم شكوى إلى السلطات وتقديم ادعاءات كاذبة لترحيلهم. وبدلاً من الحصول على عملية مقاضاة شفافة وحق التمثيل القانوني والظعن، يواجه اللاجئين السوريين هذا التهديد المستمر على سلامتهم.

كما يخشى بعض اللاجئين السوريين الذين تحدثنا إليهم أيضاً أن يؤدي إضفاء الصبغة الرسمية على أنشطتهم الاقتصادية (تسجيلها رسمياً) إلى خفض المساعدات الإنسانية التي يتلقونها وأنه قد يؤثر على عملية إعادة التوطين المحتملة.

الخوف من الترحيل

تؤثر المخاوف حول المضايقات والسلامة والترحيل على كيفية ممارسة الرياديين السوريين لأنشطة أعمالهم التجارية. وكما قال أحد الرجال السوريين المشاركين في مجموعة النقاش: "باعتباري سوري مقيم في الأردن، أخشى دائماً من الترحيل. أشعر بأني في خطر دائم يهددني بالاعتقال". ومن الواضح أن أجواء الخوف هذه تسيطر على الرجال والشباب بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال، ذكر شاب سوري يقيم في الأردن، "يخشى الرجال السوريون عندما يغادرون منازلهم، ان يتم اعتقالهم أو ترحيلهم، بسبب خطأ بسيط كحياض بطاقة وزارة الداخلية (MOI) في المنزل. وبذلك، أصبحوا يعتمدون على زوجاتهم بدرجة كبيرة". وأثناء سعيهم للبحث عن عمل، يخشى الرجال أن يتعرضوا للمضايقات أو الاحتجاز، مما يؤدي إلى عزوفهم عن التنقل بحرية خارج المنزل.

وتخشى كثير من المشاركات أن يتم ترحيل أبنائهن المراهقين إذا ما اعتقد رجال الشرطة أنهم رجال بالغين. وتشعر النساء أنهن بحاجة أكبر إلى البقاء بالقرب من أبنائهن للحفاظ على سلامتهم، مما يمنعهن من السعي وراء فرص كسب الدخل خارج المنزل. وتُعاني الأسر اللاجئة في المناطق الحضرية من مستويات عالية من الإجهاد النفسي والاجتماعي، ويرجع ذلك أساساً إلى المخاوف بشأن السلامة والنضال من أجل إعالة أسرهم²⁵.

المضايقات

تشعر النساء اللواتي يُعلن أسرهن وأطفالهن بأشد الضغوط النفسية والاجتماعية. وهذا يتّرجم من خلال الحذر الشديد لدى النساء اللواتي يرغبن بإنشاء عمل تجاري صغير، أو يبحثن الموضوع أو أسسن عملاً أصلاً. وقالت إحدى النساء في مجموعة النقاش "يتأبني بالتأكيد عنصر من الخوف من إنشاء عملي الخاص، لأنني امرأة سورية بدون زوج في الأردن". وقالت أخرى: "كأُم سورية بدون زوج، يجب أن أكون حذرة حول كل كلمة وكل حركة".

لقد تعرض اللاجئون السوريون للمضايقات والتخويف من جانب المجتمع وموظفي الحكومة، بما في ذلك العملاء وأصحاب العقارات والشركاء التجارية والمنافسين. وقالت إحدى النساء السوريات الرياديات "اعتدت على بيع الأشياء من المنزل لدعم عائلي، و جاء الجيران الأردنيون واشتروا أشياء مني بالدين. كان علي أن أذهب إلى منازلهم لطلب المال لأنهم توقفوا عن الرد على هواتفهم، ورفض العديد منهم الدفع وهددوني".

وقالت إحدى المشاركات السوريات أنها تواصلت مع رجل يزودها بالسلع من المنزل مقابل جزء من الربح، إلا أنها رفضت هذا العرض بسبب خوفها من جيرانها.

وقالت مشاركة أخرى تبيع السلع المخبوزة منزلياً أنها تخشى الترويج لمنتجاتها من خلال مجموعات الواتساب لأنها لا تريد تلقي المكالمات من الرجال الغريباء: "لقد عانيت في الماضي بسبب الرجال الغريباء الذين يعرفون رقم هاتفي. وعند موقف معين، اضطرت إلى تغيير رقم هاتفي للتخلص من ملاحقتهم لي".

بدون حماية أو دعم من أفراد أسرهن، تشعر العديد من النساء السوريات بالضعف: "لا أشعر بالراحة في التواصل مع الجيران. أنا المعيلة الوحيدة للأسرة في المنزل، أما بقية جاراتي فلهن أزواج. أخشى من الجيران ولا أشعر بالأمان".

أيضاً من الصعب على المرأة السورية الحصول على السكن. وكثيراً ما تواجه قيوداً من قبل أصحاب العقارات، ناهيك عن تنمية وتطوير الأعمال المنزلية، فهي عملية صعبة للغاية. فقد ذكرت إحدى النساء "أود أن أسجل عملي المنزلي، ولكن اعتقد أنني سوف أحتاج إلى إذن من صاحب العقار للقيام بذلك، ولا أعتقد أنه سيسمح لي بممارسة العمل من المنزل". وقالت أخرى إن "معظم الملاك يفرضون شروط صارمة على المستأجرين السوريين". وأظهرت الدراسات السابقة أن واحداً من بين كل خمسة سوريين في الأردن يعيش في مسكن يوفر له حماية محدودة من العناصر الخارجية. وكثيراً ما يكون السكن مكتظاً، حيث تضطر الأسر إلى تقاسم الغرف من أجل تغطية نفقاتها²⁶. وهذا يفرض تحديات كبيرة أمام تأسيس الأعمال التجارية المنزلية، ويستلزم من المنظمات الدولية النظر في نهج بديل لتشجيع الأعمال التجارية خارج المنزل.

ومع أنّ أن جميع النساء اللواتي تمت مقابلتهن يؤمنّ بقدرتهن على النجاح في مشاريعهن، إلا أن كثيرات منهن أعربن عن تخوفهن من تأسيس هذه الأعمال بسبب العادات الاجتماعية السائدة. حيث قالت إحدى النساء "اعتقد أنني قادرة على النجاح، ولكن في أعماقي صوت يتردد بخلاف ذلك. وأخشى من الفشل". فعندما يرتبط التدريب بالمهارات والوظائف المطلوبة بالسوق بالجهود الرامية إلى زيادة تمكين المرأة، ستجني المرأة أرباحاً أكبر من حيث ثقتها بنفسها ونجاح مشاريعها.

5. الخلاصة والتوصيات

يواجه الأردنيون من الفئات الأكثر هشاشة واللاجئون السوريون تحديات وعوائق كبيرة تحول دون تأسيس وتنمية مشاريعهم الصغيرة. ومع ذلك، يوجد العديد من الفرص لتحسين مستوى الدعم وشعور التمكين من التغلب على هذه العقبات. تواجه النساء الأردنيات والسوريات على حدٍ سواء عوائق خاصة تحول دون تأسيسهن للمشاريع الريادية. وقد أعربت العديد من صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر عن حاجتهن إلى المزيد من التدريب والدعم لتنمية أعمالهن وللوصول إلى أسواق محلية جديدة. ويُمكن لبرامج التدريب والدعم ذات الصلة أن توفر مهارات عملية هامة، وأن تزيد الثقة وتحسن مكانة المرأة في أعين أفراد المجتمع المحلي والمسؤولين الذين هم عادةً من الرجال.

كما سيرحب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الأردنيين والسوريين بفرص المشاركة في مجموعات العمل الجماعي والتعاونيات. حيث يمكن لهذه التعاونيات الأردنية والسورية المشتركة ومجموعات الدعم أن تلعب دوراً هاماً في تخفيف التوترات الاجتماعية من خلال جمع اللاجئيين والأفراد من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمعات المستضيفة معاً. وعلاوة على ذلك، يمكن لمجموعات العمل الجماعي أن تعطي المجتمعات المحلية واللاجئيين من الفئات الأكثر هشاشة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية المحلية وربطهم بالسلطات المحلية وتحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص.

واستناداً إلى خبرتنا الجماعية في مجال البرامج، يحث ائتلاف "ليدرز" أصحاب المصلحة الرئيسيين على النظر في التوصيات التالية عند تصميم فرص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للاجئين السوريين والأردنيين من الفئات الأكثر هشاشة.

يجب على الجهات المانحة للأردن:

- تكييف الاطر الزمنية للتمويل ومتطلباته حسب السياق التنموي
- تحويل الاطر الزمنية للتمويل بحيث تتناسب مع النهج التنموي في المملكة.
- العمل على تحقيق الأهداف المعلنة لميثاق الأردن من خلال توفير تمويل متعدد السنوات (3-5 سنوات) لمشاريع التنمية التي يمكن أن تُحدث تغييراً في الاقتصاد الكلي وتبني الثقة على المستوى المحلي وتشرك كل من اللاجئيين السوريين والمجتمعات المستضيفة الأردنية.

كما يجب على الحكومة الأردنية أن تلعب دوراً على جميع المستويات من خلال الآتي:

وضع رؤية وطنية واضحة وموجهة للشركات الصغيرة ينبغي أن ينطوي ذلك على مشاركة مجدية من جانب المجتمعات المحلية في توجيه صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تبسيط عمليات تسجيل الأعمال التجارية وتوضيحها

يتضمن ذلك:

- تبسيط عملية تسجيل الأعمال التجارية للاجئين السوريين؛
- الحدّ من المتطلبات المرهقة؛
- وبناء قدرات المنظمات ذات الصلة ليصبحوا قادرين على الاستجابة لاحتياجات اللاجئين ومخاوفهم.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعمل الحكومة على نشر تحديثات للتشريعات والأنظمة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المرئية، وكذلك إبقاء المسؤولين على المستوى المحلي على علم بهذه التغييرات.

ضمان الحماية كميّار أدنى لإنشاء الأعمال

يشمل ذلك إنشاء إطار للحماية القانونية لحماية أصحاب المشاريع السوريين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المضايقات والتهديد بالترحيل. الذي من شأنه دعم الحماية وذلك من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات مجتمعية للتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة الأردنية.

ينبغي على وكالات الإغاثة الإنسانية والتنمية القيام بما يلي:

تشجيع العمل الجماعي

يُمكن تعزيز ذلك من خلال دعم النساء الأردنيات والسوريات من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تنظيم التعاونيات ومجموعات العمل الجماعي، على أن يتم تشكيلها تحت مظلة جهة مسؤولة. وكجزء من هذه الجهود، ينبغي إشراك الأقارب الذكور في برامج تهدف إلى تغيير سلوكهم حيال الأعمال التجارية المملوكة للنساء.

توفير أساليب جديدة للتدريب والدعم

يمكن أن يتم ذلك من خلال وحدات تدريبية على الانترنت مقدمة لمالكي المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الأردنيين والسوريين، مع الدورات التدريبية التي تقدمها وكالات الإغاثة. على أن يكون التدريب عبر الانترنت:

- له صلة ثقافياً.
- يُمكن الوصول إليه بسهولة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المتواجدة على الهواتف النقالة. ويُركز على مواضيع هامة مثل الإدارة المالية والتسويق وتصميم المنتجات ضمن سلاسل القيمة.

دعم عقلية الأعمال

يُمكن تحقيق ذلك من خلال تصميم برامج تقدم التوجيه والتدريب للرياديين وأصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

يجب على القطاعين الخاص والمالي في الأردن:

توفير أدوات أفضل لنمو الأعمال التجارية

يجب على البنوك وغيرها من مقدمي الخدمات المالية تحسين نطاق وتوافر المنتجات والخدمات المالية التي تلي متطلبات أصحاب المشاريع المجتمعية، بما في ذلك:

- الالتزام بالشريعة الإسلامية.
- أسعار فائدة منخفضة أو معدومة.
- والمساعدة الفنية لضمان جدوى المشروع.

ملاحظات

- تم الوصول إلى جميع الروابط في نوفمبر 2017 مالم يُنص على خلاف ذلك
- 1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013). استراتيجية الأردن للحد من الفقر: التقرير النهائي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي <http://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/Jordanpovertyreductionstrategy.pdf>. صفحة 33.
- 2 الحسابات القائمة على نسخة مُحدثة لعام (2015) تأليف أم. تيفغيبه و دي. كوبرز (2014). التكاليف الإجمالية للفجوات بين الجنسين في سوق العمل: تقدير كمي. جامعة بافالو. <http://www.ub.edu/ubeconomics/wp-content/uploads/2014/02/308-Web.pdf>
- كما سُجلت في صندوق النقد الدولي. (2017). قضايا الأردن مختارة. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 232/17. <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2017/cr17232.ashx>
- 3 البنك الدولي، (2017). ممارسة الأعمال 2017: تكافؤ الفرص للجميع. <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan>
- 4 ك. شواب. (2017). تقرير التنافسية العالمية 2016-2017. المنتدى الاقتصادي العالمي. www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf
- 5 حكومة الأردن. (2017). تقرير ربع سنوي عن معدل البطالة. دائرة الإحصاءات العامة. 4 حزيران/يونيه 2017. http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2017/1stQ.pdf
- 6 جوردان تايمز (31 مايو، 2017) ارتفاع البطالة إلى 18.2٪ في الربع الأول. جوردان تايمز. 31 مايو 2017. <http://www.jordantimes.com/news/local/unemployment-surges-182-q1>
- 7 إل. عزة. (2 يونيو، 2017). البطالة في أعلى معدلها منذ 25 عامًا - دائرة الخدمة. جوردان تايمز. 2 حزيران/يونيه، 2017. <http://www.jordantimes.com/news/local/unemployment-highest-rate-25-years-%E2%80%94dos>
- 8 حكومة الأردن (2006)، الأجندة الوطنية 2006-2015. <http://inform.gov.jo/Portals/0/Report%20PDFs/0.%20General/2006-2015%20National%20Agenda.pdf>
- 9 سعت الحكومة الأردنية إلى معالجة العديد من هذه القضايا من خلال استراتيجية التوظيف الوطنية الأردنية 2011-2020. قبل ظهور أزمة اللاجئين السوريين، كان هناك اعتراف بأن معالجة البطالة في الأردن قد أثبتت تحدياً بسبب "عدم الاتساق في متابعة الخطط وخلق البيئة المؤسسية التي يتم فيها تنسيق السياسات ورصدها وتقييمها ليطم تطبيقها من أجل تحقيق النتيجة المرجوة لخلق فرص العمل".
- انظر: حكومة الأردن (2011)، استراتيجية التوظيف الوطنية 2011-2020. <http://inform.gov.jo/Portals/0/Report%20PDFs/2.%20Human%20&%20Social%20Development/iv.%20Employment/2011-2020%20National%20Employment%20Strategy.pdf>
- 10 المنتدى الاقتصادي العالمي، (2017)، التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام 2017. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2017.pdf
- 11 إل. عزة. (2 يونيو، 2017). البطالة في أعلى معدلها منذ 25 عامًا - دائرة الخدمة. جوردان تايمز. 2 حزيران/يونيه، 2017. <http://www.jordantimes.com/news/local/unemployment-highest-rate-25-years-%E2%80%94dos>
- 12 بنك الاستثمار الأوروبي، (2016). الأردن: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. http://www.eib.org/attachments/efs/economic_report_neighbourhood_sme_financing_jordan_en.pdf
- 13 مجموعة أعمال أكسفورد. (2016) تسهيل الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. <http://www.oxfordbusinessgroup.com/news/facilitating-access-finance-jordan%E2%80%99s-smes>
- 14 المجلس الدنماركي للاجئين ومنظمة ريتش. (2017). تقييم سبل المعيشة على أساس المنطقة، شرق عمان، يونيو 2017. <https://reliefweb.int/report/jordan/area-based-livelihoods-assessment-east-amman-june-2017>
- 15 مؤسسة الشرق الأدنى، ولجنة اللاجئين النسائية. (2014). تعزيز الصمود الاقتصادي للعراقيين النازحين والأردنيين الفقراء. التقييم الاقتصادي: الفرص والقيود المفروضة على النساء والشباب الفقراء في الزرقاء، الأردن. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Zarqa/20Economic/20Assessment/20-20Full/20Report.pdf>
- 16 مقابلة رئيسية مع خولة الشيخ، يوليو 2017.
- 17 لجنة الإنقاذ الدولية. (28 سبتمبر 2016). السباكة: مسار غير متوقع. www.rescue.org/article/plumber-unexpected-path
- 18 مفوضية شؤون اللاجئين. (2017). الأردن: نشرة حقائق سبتمبر 2017. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/FactSheetJordanAugust2017-Final.pdf>
- 19 مفوضية شؤون اللاجئين. (2017). سبل عيش اللاجئين: الأردن. سبتمبر 2017. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCRThematicUpdateLivelihoodsSeptember2017_0.pdf
- 20 إس. رزاز (2017). سوق التحدي يصبح أكثر تحدياً: العمال الأردنيين والعمال المهاجرين واللاجئين في سوق العمل الأردنية. المنظمة الدولية للعمال. http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_556931/lang-en/index.htm
- 21 الاتحاد الأوروبي، حكومة الأردن. (2016) ميثاق الأردن. مؤتمر دعم سوريا والمنطقة، لندن، 4 فبراير، 2016.
- انظر: حكومة الأردن. (2016). اتفاق الأردن: نهج شامل جديد بين المملكة الأردنية الهاشمية والمجتمع الدولي للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين. <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-compact-new-holistic-approach-between-hashemite-kingdom-jordan-and>

²² الأردن LENS (2017). إطلاق لوائح الأعمال المنزلية. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع دعم المشاريع المحلية (LENS).

<http://jordanlens.org/activity/launch-home-based-business-regulations-october-19-2017>

²³ اعتباراً من يوليو 2016، لم يُسجل سوى 65 شركة مملوكة لسوريين بنجاح لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأرقام لا تشمل الأشخاص الذين يرجح أن يثسثوا مؤسسات أصغر بكثير. مفوضية شؤون اللاجئين (2016). الإطار التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأعمال التجارية المنزلية، والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية للمواطنين غير الأردنيين. الوحدة القانونية للمفوضية - الأردن.

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=11536>

²⁴ أو. لوييز. (30 مايو، 2016). سيدة أعمال سورية تبنى في المنفى. نيوزويك. <http://www.newsweek.com/syria-entrepreneur-refugee-jordan-464804>

²⁵ منظمة كير الدولية. (2017). 7 سنوات في المنفى: كيف يتأثر اللاجئون السوريون في المناطق الحضرية، والأردنيين الفقراء وغيرهم من اللاجئين في الأردن بالأزمة السورية - ملخص.

<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2017/20CARE/20Jordan/20Syrian/20refugees/20Summary/20final/20web/20/28revised/29/2016062017.pdf>

²⁶ المجلس النرويجي للاجئين. (2015). بحثاً عن منزل: الحصول على السكن اللائق في الأردن. <http://reports.nrc.io/insearchofahome>

تحررت الوثيقة الحالية من قبل منظمة أوكسفام نيابة عن ائتلاف مشروع "ليدرز". تشكر منظمة أوكسفام مساعدة منظمة أكتد، ومنظمة كير، والمجلس الدنماركي للاجئين، وجمعية إنقاذ الطفل في إنتاجها لهذه الوثيقة. وهي جزء من سلسلة وثائق مكتوبة لإعلام النقاش العام بشأن قضايا التنمية والشؤون الإنسانية. وقد مَوَّل هذا المنشور من قبل الصندوق الاستثماري الإقليمي للاتحاد الأوروبي (مدد) للاستجابة للأزمة السورية. الآراء الواردة في المنشور الحالي هي آراء أعضاء ائتلاف مشروع "ليدرز" وليست بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في الوثيقة الحالية، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان التالي:
advocacy@oxfaminternational.org

المنشور الحالي هو حق المؤلف ولكن يمكن أن يُستخدم النص مجاناً لأغراض كسب التأييد، والحملات، والتعليم، والبحوث، شريطة أن يُعترف بالمصدر بالكامل. يطلب صاحب حقوق الطبع والنشر تسجيل جميع هذه الاستخدامات لأغراض تقييم الأثر. للنسخ في أي ظروف أخرى، أو لإعادة استخدامه في منشورات أخرى، أو للترجمة أو التكيف، يجب الحصول على إذن ويمكن فرض رسوم. البريد الإلكتروني policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في المنشور الحالي صحيحة في وقت ذهابها للنشر.

نُشر من قبل منظمة أوكسفام جي بي لصالح أوكسفام الدولية تحت الرقم:
978-1-78748-134-3 في شهر كانون الأول/ديسمبر 2017
أوكسفام جي بي، أوكسفام هاوس، جون سميث درايف، كولي، أكسفورد، OX4 2JY، المملكة المتحدة.

بتمويل من:



نيابة عن ائتلاف مشروع "ليدرز" لسبل العيش المستدامة

LEADERS
For Sustainable Livelihoods

أعضاء الائتلاف



المجلس الدنماركي للاجئين



منظمة أوكسفام



جمعية إنقاذ الطفل

